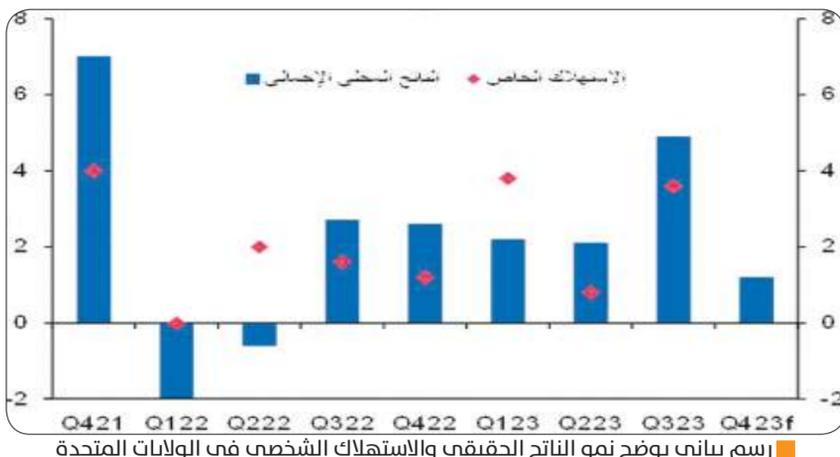
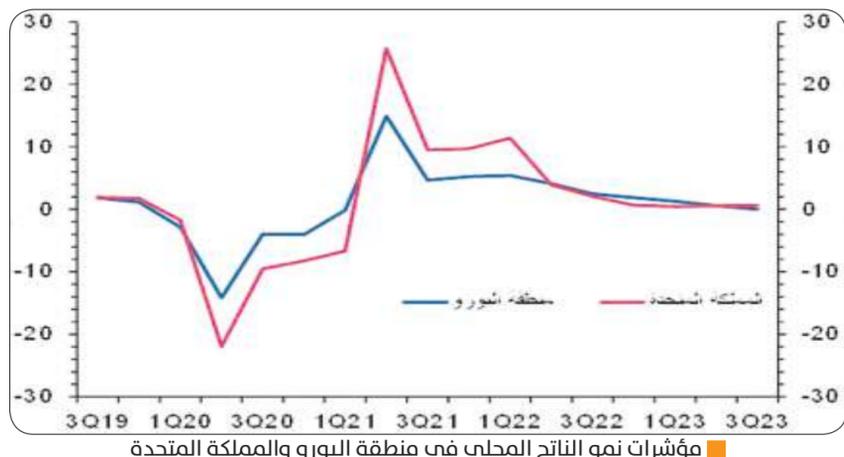


في ظل ظهور التأثير المتأخر لتشدد السياسات النقدية

«الوطني»: الاقتصاد العالمي سيظل يعاني تحت الضغوط في 2024

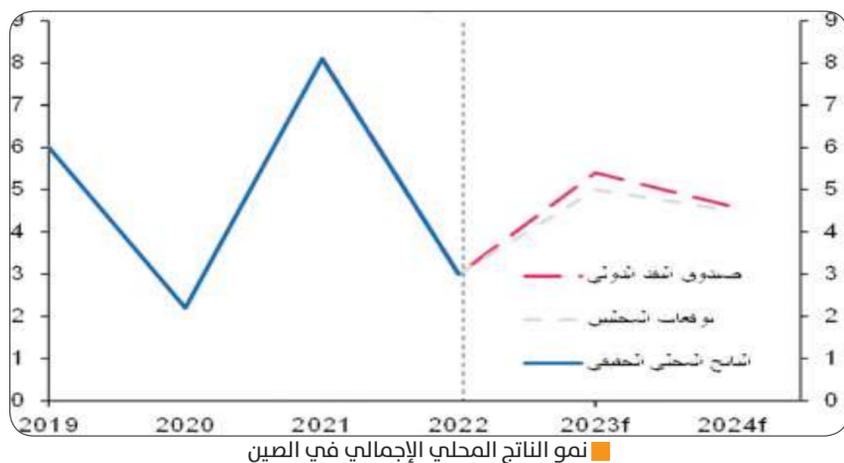
الاقتصاد الأمريكي يظهر مرونة كبيرة رغم توقعات بتباطؤ معدل النمو بوتيرة حادة في الربع الرابع من 2023

اقتصاد منطقة اليورو يواصل الاقتراب من حافة الركود بعد انكماشه



بنك اليابان ما يزال حذرا بشأن إنهاء سياسته النقدية شديدة التيسير

توقعات بتسجيل الهند أسرع معدل نمو في 2024 على مستوى الاقتصادات العالمية الكبرى



«المركزي الأوروبي» وبنك إنكلترا يقران تأجيل خفض أسعار الفائدة خلافاً لآمال السوق

السلطات الصينية تكثف تدابير التحفيز المالي رغم حرصها على عدم تعزيز المخاوف بشأن الديون

المقبل. ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من المتوقع بلغت 7.6% في الربع الثاني من العام (يوليو-سبتمبر)، بوتيرة أبطأ قليلاً من 7.8% في الربع السابق، بدعم من قوة نشاط التصنيع وتزايد الإنفاق الحكومي. إلا أن موسم الرياح الموسمية المتقلب هذا العام أدى لإضعاف الطلب في المناطق الريفية، في حين ما تزال التحديات الخارجية قائمة في ظل ضعف الصادرات. ومما يؤكد قوة القطاع المحلي كانت الإيرادات المالية قوية، وبقيت على المسار الصحيح لتحقيق المستوى المستهدف للجزء المالي الذي حددته الحكومة بنسبة 5.9% من الناتج المحلي العام (مقابل 6.4% العام الماضي). وقد يكون المجال مفتوحاً أمام الحكومة لتسريع الإنفاق على البنية التحتية. تطبيق بعض الإجراءات الشعبية قبل الانتخابات العامة المقرر انعقادها العام المقبل. وعلى خلفية تحسن الأداء في الربع الثاني، قام بنك الاحتياطي الهندي برفع توقعات النمو لهذا العام (السنة المالية 2023/2024) إلى 7% مقابل 6.5% المتوقعة في السابق وبنحو 6.5% للفترة الممتدة بين الربعين الأول والثالث من السنة المالية 2024/2025. كما ارتفع تضخم أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته خلال ثلاثة أشهر بنسبة 5.6% على أساس سنوي في نوفمبر نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بعد هطول أمطار غير منتظمة أثرت على إنتاجية المحاصيل. إلا أن مرحلة النجاح تحول النموذج الاقتصادي عن الاعتماد المفرط على الاستثمار في البنية التحتية والصادرات نحو تحفيز الاستهلاك المحلي المستدام. تتباطأ اقتصاد الهند نجح اقتصاد الهند في الحفاظ على زخمه القوي، إذ المتوقع أن يسجل أسرع وتيرة نمو على مستوى دول العالم الكبرى العام المقبل.

بداية العام (9.4- % على أساس سنوي) وأسعار المنازل القائمة (3.3- % على أساس سنوي) في نوفمبر. وفي ظل هذا التدهور، يواجه المطورون عدداً من المشاكل التي تتعلق بالسيولة والتخلف عن سداد التزاماتهم. كما أن آثار تلك المصاعب تنعكس على قطاع البنوك، إذ أعلنت الشهر الماضي شركة "Zhongzhi"، والتي تعتبر من كبرى شركات إدارة الثروات، عن عجزها عن سداد مستحقات بقيمة 36 مليار دولار، والذي قد يعزى لانكشافها على القطاع العقاري خلال الفترات التي تتسم بها الأسواق بالقوة. إضافة لذلك، انخفض التضخم في نوفمبر بشكل أعمق وصل لحد الانكماش (0.5- %) على أساس سنوي في ظل عدم تمكن الاستهلاك من الارتفاع. وشهدت الصادرات والواردات تقلبات في الفترة الممتدة بين شهري أكتوبر ونوفمبر بسبب قلة الطلب المحلي وضعف الاقتصاد العالمي. وفي ظل تلك التحديات، كتفت الحكومة عن حزمة من سياسات الدعم، بما في ذلك استخدام السياسة النقدية غير التقليدية كتوفير القروض الرخيصة للمطورين العقاريين، وخفض أسعار الفائدة على الرهن العقاري، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. إلا أن المستثمرين يتطلعون لتحرك الحكومة بصورة أكثر حسماً لدعم النمو، بما في ذلك إمكانية خفض أسعار الفائدة بشكل مباشر. ويقتي تحسن آفاق النمو طويلة الأجل مرتبطاً بنجاح تحول النموذج الاقتصادي عن الاعتماد المفرط على الاستثمار في البنية التحتية والصادرات نحو تحفيز الاستهلاك المحلي المستدام. تتباطأ اقتصاد الهند نجح اقتصاد الهند في الحفاظ على زخمه القوي، إذ المتوقع أن يسجل أسرع وتيرة نمو على مستوى دول العالم الكبرى منذ

في المتوسط لنحو 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي خلال السنوات المقبلة. تتقلص إنتاج اليابان في الربع الثالث من 2023، مما يلقي بالضوء فترة ما بعد الجائحة وسط تراجع البن وضعف آفاق نمو الاقتصاد العالمي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9% (على أساس سنوي) في الربع الثالث من عام 2023 بعد تسجيله لنمو بنسبة 3.6% في الربع السابق (تم خفض المعدلين مؤخراً)، مسجلاً بذلك أول انخفاض له منذ الربع الثالث من 2022. ويعزى التراجع بصفة رئيسية لانخفاض الاستثمار الخاص وضعف الميزان التجاري. كما انخفض الاستهلاك الخاص (أكبر عناصر الناتج المحلي) بنسبة 0.6%. مما يشير إلى ضعف الطلب المحلي. وقد يتكتم الاقتصاد بوتيرة معتدلة في الربع الرابع على خلفية الطلب الضعيف من الصين، والولايات المتحدة، في حين أن ضعف البن الياباني، رغم من تعزيره للصادرات، سيبقي أسعار الواردات مرتفعة، مما يؤثر على المسار الصحيح لتحقيق المستوى المستهدف من قبل الحكومة والبالغ "نحو 5%"، بعد أن وصل في المتوسط إلى 5.2% منذ بداية العام. وكانت البيانات التي صدرت مؤخراً غير متجانسة، إذ خالف نمو مبيعات التجزئة التوقعات رغم تسارع وتيرة نموه بنسبة 10.1% على أساس سنوي في نوفمبر (7.6% في أكتوبر) بدعم من تأثير قاعدة الأساس، إلا أن نمو الإنتاج الصناعي وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عامين عند 6.6% على أساس سنوي. من جهة أخرى، ما يزال النشاط العقاري يتخذ مساراً هبوطياً، في ظل تسارع وتيرة تراجع الاستثمار العقاري منذ

مع اقتراب عام 2024، أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أن الاقتصاد العالمي يواجه رياحاً معاكسة في ظل استمرار ظهور التأثيرات المتأخرة لتشدد السياسات النقدية في وقت سابق. وعلى الرغم من أن المؤشرات الحالية ما تزال بعيدة عن الإشارة إلى أي ركود كبير، إلا أن توقعات النمو العالمي، بقيادة الأسواق المتقدمة، قد تراجعت في الأشهر القليلة الماضية. وفي ذات الوقت، يبدو أن التضخم يسير في اتجاه هبوطي، مما يعزز الآمال في تحقيق "الهبوط الناعم" - على الرغم من أن التضخم الأساسي ما يزال يحتاج لبعض الوقت حتى ينخفض لمستويات ما قبل الجائحة. ومن المرجح بلوغ أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ذروتها، مع إشارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتغيير مساره بعداً عن سياسة التشديد النقدي، مع توقع خفض سعر الفائدة عدة مرات العام المقبل. وفي الصين، تواصل الحكومة سوقها مع تفاقم أزمة السوق العقاري، مما قد يدفعها لبذل المزيد من الجهد لدعم النظرة المستقبلية للاقتصاد. وفي المقابل، تشكل الهند أبرز النقاط الضيئة للقلبية للاقتصاد العالمي، إذ بقي معدل النمو أعلى من 7% في الربع الثالث. زخم الاقتصاد الأمريكي تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي، الذي تجاوز التوقعات في الربعين الأخيرين من العام الحالي، بدأ يفقد بعض الزخم في ظل تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وظهور التأثير المتأخر لسياسات التشديد النقدي بوتيرة مطردة. ونما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من 2023 بمعدل سنوي قوي أفضل من المتوقع بنسبة 4.9% مقابل 2.1% في الربع السابق. وكان إنفاق الأسر قويا وارتفع الاستثمار السكني مع اقتراب عام 2024، أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أن الاقتصاد العالمي يواجه رياحاً معاكسة في ظل استمرار ظهور التأثيرات المتأخرة لتشدد السياسات النقدية في وقت سابق. وعلى الرغم من أن المؤشرات الحالية ما تزال بعيدة عن الإشارة إلى أي ركود كبير، إلا أن توقعات النمو العالمي، بقيادة الأسواق المتقدمة، قد تراجعت في الأشهر القليلة الماضية. وفي ذات الوقت، يبدو أن التضخم يسير في اتجاه هبوطي، مما يعزز الآمال في تحقيق "الهبوط الناعم" - على الرغم من أن التضخم الأساسي ما يزال يحتاج لبعض الوقت حتى ينخفض لمستويات ما قبل الجائحة. ومن المرجح بلوغ أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ذروتها، مع إشارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتغيير مساره بعداً عن سياسة التشديد النقدي، مع توقع خفض سعر الفائدة عدة مرات العام المقبل. وفي الصين، تواصل الحكومة سوقها مع تفاقم أزمة السوق العقاري، مما قد يدفعها لبذل المزيد من الجهد لدعم النظرة المستقبلية للاقتصاد. وفي المقابل، تشكل الهند أبرز النقاط الضيئة للقلبية للاقتصاد العالمي، إذ بقي معدل النمو أعلى من 7% في الربع الثالث. زخم الاقتصاد الأمريكي تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي، الذي تجاوز التوقعات في الربعين الأخيرين من العام الحالي، بدأ يفقد بعض الزخم في ظل تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وظهور التأثير المتأخر لسياسات التشديد النقدي بوتيرة مطردة. ونما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من 2023 بمعدل سنوي قوي أفضل من المتوقع بنسبة 4.9% مقابل 2.1% في الربع السابق. وكان إنفاق الأسر قويا وارتفع الاستثمار السكني